حـزب الإصـلاح والتنميـة
34-36 شارع باستور – حي الليمون الربـــاط
الهاتف و الفاكس: 037.70.38.01

حزب الإصلاح و التنمية
Parti de la Réforme et du Développement

وجهة نظر حزب الإصلاح والتنمية

حول مشروع

الجهوية الموسعة

الرباط : * المملكة المغربية *

- فبراير 2010 -

* قراءة في الدستور *

"المملكة المغربية دولة إسلامية "

"نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية "

"الملك أمير المومنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها"

" الجماعات الملحية بالمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية"

"تنتخب الجماعات المحلية مجالس تتكلف بتدبير شؤونها تدبيرا ديمقراطيا طبق شروط يحددها القانون"

* قراءة في الخطاب الملكي لـ 03 يناير 2010*

"الجهوية ورش هيكلي كبير أراده الملك تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترابية وانبثاقا لدينامية جديدة لإصلاح مؤسسي عميق"

"الجهوية الموسعة ليست مجرد إجراء إداري، بل توجه حاسم لتطوير وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتنمية المندمجة"

"الجهوية لها أبعاد متعددة (الساهرون عليها يجب أن يتحلوا بالغيرة والوطنية على المصلحة العامة وتنوع وتكامل في المشارب والاختصاصات، وخبرة واسعة بالشأن العام وبخصوصيات البلد"

"الجهة المغربية يجب أن تكون من صميم المغرب البلد الذي تحكمه أعرق الملكيات في العالم، ملكية تضمن وحدة الأمة، وتجسد التلاحم بكافة فئات الشعب والاهتمام بأحواله في سائر المناطق، بلد يتميز برصيد تاريخي أصيل"

الجهة المغربية ستقوم على مرتكزات أربعة :

1- التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها ، وحدة الدولة والوطن والتراب

2- الالتزام بالتضامن: استثمار كل جهة لمؤهلاتها وإيجاد آليات للتضامن والتكامل والتلاحم بين مناطق المغرب الموحد

3- اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانيات وتفادي تداخل الاختصاصات بين الجماعات والسلطات والمؤسسات

4- انتهاج اللاتمركز الواسع

الأهداف الجوهرية المتوخاة من هذا الورش:

-إيجاد جهات قائمة الذات؛

-قابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية، لمنظومة جهوية جديدة؛

-انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة؛

-مجالس تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها؛

-جعل أقاليمنا الجنوبية المسترجعة في صدارة الجهوية المتقدمة؛

-الارتقاء من جهوية ناشئة، إلى جهوية متقدمة، ذات جوهر ديمقراطي وتنموي.

* المقدمة *

إن هشاشة المؤسسات المنتخبة ومحدودية أدائها وتدبيرها للشأن المحلي أديا إلى كون غالبية المواطنين فقدوا الثقة في الدولة وفي مؤسساتها الإدارية والمنتخبة نظرا للتسويفات والمماطلات والوعود التي تتبخر، وهذا كله يخلق صورة سلبية في النفوس، ولتصحيح الصورة واسترجاع المصداقية التي ما أحوجنا إليها في هذه المرحلة لمواجهة التحديات المطروحة أمام وحدتنا الترابية يجب على المغرب أن يخوض تجربة الجهوية الموسعة بنجاح وفعالية وإيمان ووطنية وصدق وإرادة سياسية متينة يجب على جهويتنا أن تتبلور بمواصفات تعكس إبداع الشخصية المغربية وتحافظ على هويتها ومن واجب البلاد والعباد القطع النهائي مع تجارب الفساد الإداري والمالي واللامحاسبة واللاعقاب وشراء الذمم والجري وراء الكراسي والامتيازات.

إذا كان الهدف تكوين مجموعات متجانسة ومندمجة يجب إعادة التقسيم من أجل تحقيق الانسجام بين المكونات الترابية للجهات واعتبار نوعية المجال الجهوي واعتبار البعد التنموي في التقسيم حتى يهتم بالطاقات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمكونات الترابية (العامل البشري أساسي) ليس من حقنا أن ننسى الجماعات البشرية الجهوية التي تجمعها روابط عرقية وثقافية وتتضامن فيما بينها بحكم العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ويربطها مصير جماعي واحد وتشترك بحماس وفعالية في عملية التنمية الجهوية.

يجب على التقسيم مراعاة معيار تكامل المجالات النوعية حتى تكون الجهات متوازنة تتوفر على موارد مادية قارة تغطي بها حاجياتها الملحة في مختلف القطاعات.

نؤكد أن التقسيم الجهوي يجب أن يكون حسب معطيات الجغرافيا والاقتصاد والسكان والثقافة وأن يكون مبنيا على أساس التوزيع الديمقراطي للثروات سواء منها الفلاحية أو البحرية أو الصناعية فضلا عما يمكن أن تقدمه القطاعات الاجتماعية والخدماتية كالتعليم والصحة والسياحة والنقل والاتصال من آفاق واعدة لخلق فرص الشغل وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطن، وكذا تحسين المستوى الحضاري، هناك أيضا التنوع اللغوي والثقافي الذي يجب أن لا ننساه.

فبالرغم من وجود سياسة اللاتمركز في المغرب على مستوى تقطيع التراب الوطني إلى جماعات محلية وجهات متكاملة (تقسيم ترابي منذ السبعينيات وتقطيع إداري منذ التسعينيات من القرن الماضي)، إلا أن هذا التقسيم الترابي أوالإداري لم يعط ثماره المرجوة المنتظرة ولم تتجسد منافعه ميدانيا وإجرائياً.

من هنا كان التفكير جديا في خلق جهات تنموية متقدمة من أجل تحقيق التنمية البشرية الحقيقية، و تجاوز الدولة الموحدة الممركزة، وتخطي اللامركزية استعداداً للانتقال إلى إرساء الدولة الموحدة الاخذة بالجهوية من أجل إدماج جميع المغاربة في بنية وطنية متضامنة ومتكاملة ومندمجة، ولكنها تتمتع جهوياً بامتيازات إيجابية على مستوى التدبير الإداري والمالي والسياسي مع احترام السيادة وشرعية البيعة ووحدة العلم والعملة والدفاع عن وحدة تراب الوطن.

وبتطبيق المغرب لسياسة الجهوية الموسعة الحقيقية سيكون قد دخل عالم الديمقراطية من أبوابها المفتوحة على مصراعيها وصار أول دولة عربية تطبق الجهوية الموسعة بمفهومها التنموي.

والجهوية الموسعة يجب أن تستند في بنائها السياسي والدستوري على مجموعة من المرتكزات الضرورية التي تساهم في خلق الديمقراطية الحقيقية.

وبطبيعة الحال لابد من آليات تعتمد عليها الجهوية الموسعة لتنفيذ السياسات والبرامج الجهوية، هذه الآليات تتمثل في تأسيس المجلس الجهوي الموسع، ولجن تسهر على متابعة إنجازات المجلس الجهوي الموسع. وبالنسبة للمالية فالسلطة المركزية زيادة على المؤهلات الذاتية للجهة عليها أن توزع مالية الخزينة على جميع الجهات الموسعة بشكل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجهات والمناطق من حيث التوفر على الموارد والإمكانات الاقتصادية.

وبذلك يمكن الخلاصة إلى أن الجهوية الموسعة التي أمر بها الملك ستحقق الأهداف التالية:

* تعزيز الديمقراطية الحقة في كل ربوع المملكة؛
* تحقيق التنمية البشرية؛
* خلق الفكر التنافسي الإيجابي والتعاون المثمر؛
* إشراك السلطة للمواطنين في تسيير جهاتهم وتدبير ها بطريقة ذاتية؛
* تنازل السلطة المركزية عن مجموعة من سلطاتها للمناطق الجهوية.

أما المقاربة التي يجب اعتمادها في تأسيس الجهوية الموسعة فهي المقاربة التشاركية.

* التحديات التي تقف في وجه الجهوية الموسعة*

- عدم تطبيق المفهوم الجديد للسلطة
- الفقر والهشاشة : المناطق المتاخمة على الحدود كجرادة، فيكيك،الراشدية زاكورة، كلميم، طاطا، أزيلال، الصويرة، الحسيمة، بولمان ...
- البطالة والأمية والنمو الديمغرافي المتزايد
- النقصان في البحث العلمي
- الافتقار إلى التجهيزات التحتية في عدد من المناطق وتردى الأوضاع الصحية
- الافتقار إلى مخططات لتفادي تكرار آفات الفيضانات وتساقط الثلوج
- محاربة الجفاف بالبحث عن الماء الشروب.

لم نذكر هذه المعيقات لتثبيط العزائم بل لننبه أن الجهوية الموسعة تحتاج قبل كل شيء إلى نخب قادرة على تشييد المفهوم الجهوي على ارض الواقع. بمعنى نخب قادرة على الخلق والإبداع والابتكار، والبحث عن إيجاد الحلول الناجعة محليا. وحينما يتطرق الملك في خطابه ليوم 6 نونبر 2009 إلى ضرورة تزويد أقاليمنا الصحراوية بأجود الأطر المومنة الوطنية المخلصة للشأن العام ذات الكفاءة و المقدرة لمباشرة صلاحيات واسعة، فاننا نفهم من ذلك تمكين كافة الجهات من هذا النوع من البشر كما نفهم أن العمال والولاة يجب أن يكونوا كذلك من نفس الطينة وكذا مندوبي الوزارات والمنتخبين. وبما أنه لدينا خصاص في هذا الميدان يجب التروي في تفويض الاختصاصات كلها دفعة واحدة، كما يجب الشروع باستعجال في تكوين الأطر الضرورية وتعميق البحث العلمي وإلزام النخب الكفأة المكدسة في العواصم إلى التوجه نحو مسقط رأسها والمشاركة في الانتخابات المحلية، لأن المناطق الهشة والمحرومة في حاجة إلى كفاءاتها.

كما يجب على الدولة فك العزلة عن العالم القروي وعن عدد من المناطق الجبلية بفتح الطرق والمسالك والمنافذ لأن الأهداف التي يجب أن تتحقق في أي جهة هي العيش الكريم، أي الصحة والتعليم والسكن والماء الشروب والكهرباء والطريق والنقل ثم التنمية الاقتصادية لخلق مناصب شغل لفائدة النشطاء والمحافظة على الموارد الطبيعية.

* الجهوية الموسعة و متطلبات التنمية المحلية*

إن الرهان على مشروع الجهوية الموسعة من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة، يستوجب وضع إستراتيجية إصلاحية لواقع الجهة الداخلي والخارجي، يستند بالأساس على تجنيد كل الطاقات والمؤهلات الذاتية للجهة، والعمل على تطوير مواردها وتوظيفها في أنشطة اقتصادية تتلاءم وخصوصياتها. بالإضافة إلى توفير الشراكة مع كل الفاعلين المحليين قصد تفجير طاقاتهم الإنتاجية داخل مجالها. الأمر الذي يستدعى معه وضع تخطيط استراتيجي تساهم فيه الجهة بفعالية بناءا على وضع أسسه وتدبير وسائل تنفيذه، إلا أن التخطيط الإستراتيجي يجب أن يرتكز على مجموعة من الوسائل والآليات التدبيرية والتي يمكن إجمالها في:

- توفير المحيط الملائم للمبادرات المحلية قصد تقوية القدرات الفردية والجماعية في الاستثمار والإنتاج.
- تطوير بدائل للتنمية قوامها تنوع الموارد وابتكار أشكال جديدة للتنظيم والإنتاج تدمج الاهتمامات الاجتماعية والثقافية والبيئية في البعد الاقتصادي للتنمية.
- التكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي كشرط أساسي للبقاء والاستدامة (مفهوم التنمية المستدامة).

إن الظروف الداخلية والخارجية التي يعرفها المغرب تستلزم إيجاد أساليب حديثة كفيلة بخلق إقلاع تنموي شامل، وهو أمر يحتاج إلى إعطاء مكانة أكبر للامركزية والديمقراطية المحلية بغية بلوغ الأهداف المسطرة، وهو ما سيأتي من خلال إصلاح جوهري للنظام الجهوي بالمغرب وذلك بتمكينه من أدوات وإمكانات تخوله النجاعة في تدخلاته الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما لن يتم إلا بوضع إستراتيجية شمولية لهذا النظام الجهوي تهم إصلاحات عدة :

1- على المستوى السياسي الدستوري :

بداية ينبغي الإقرار دستوريا بالجهوية الموسعة كضمانة لإعطاء الجهة المكانة اللائقة في النظام السياسي المغربي مع التقليص دستوريا من صلاحيات العمال وتقوية سلطات المجالس الجهوية ومراجعة مستوى تمثيلها في الغرفة الثانية إذا لم يتأت حذفها كما نطالب بذبك، هذا إلى جانب التنصيص الدستوري على جهات مقسمة تقسيما معقلنا منبني على معطيات جغرافية وثقافية واجتماعية وتنموية على غرار الجهات الثلاث البلجيكية. وإضافة إلى ذلك لابد من تحديد اختصاصات الجهة وطريقة انتخابها وذلك بإقرار انتخابات مباشرة بدل الانتخابات غير المباشرة. كما ينبغي التأكيد على ضرورة تأهيل النخبة المحلية من خلال تأطير الأحزاب السياسية والدولة لها وكذلك من خلال تكوين المنتخبين وجعل رئيس المجلس الجهوي ينتخب انتخابا مباشرا بحيث يصبح آمرا بالصرف وساهرا على تنفيذ قرارات المجلس بدل الوالي الذي يضطلع بكل الصلاحيات في حين يكتفي الرئيس بالتوقيع بالعطف.

2- على المستوى القانوني التنظيمي:

ينبغي تحديد إطار عمل المندوبيات ومنح التفويض لرؤساء المصالح الخارجية في البث والتقرير بغية ضمان سرعة الإنجاز ناهيك عن تعزيز صلاحيات الجهة ومراجعة أمر الوصاية عليها

مع تفعيل دور اللجان خاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. كما لا يفوتنا الحديث على ضرورة توفير مراصد جهوية للتعرف على معدلات الشغل والتنمية مع التنصيص قانونا على نشر المعطيات التي تتوصل إليها لما لذلك من أهمية بالغة سواء في وضع خطط التنمية الجهوية أو في إغناء البحث العلمي. هذا ويجب التأكيد على وجوب الضبط العقاري ومعرفة الملك الجماعي لأن من شأن ذلك توفير موارد مالية قارة للجهة ولباقي الجماعات المحلية الأخرى.

3- على المستوى الإداري البشري:

لابد من التأكيد على تحديث أساليب الإدارة واعتماد نهج تدبيري عصري، وتوفير أجهزة إدارية ومالية مستقلة تابعة للرئيس وذلك بغية ضمان جودة التدبير الجهوي وهو ما لن يتم إلا بإصلاح الوظيفة المحلية وذلك باتخاذ عدة إجراءات نذكر منها جعل الترقية تتم وفق معايير موضوعية لتحفيز الموظف الجهوي كما ينبغي التحكم في الموارد البشرية من خلال نهج سياسة تكوين ناجعة تقوم على التكوين وإعادة التكوين.

5- على مستوى التقطيع الجهوي:

إعادة التقطيع الجهوي بتحقيق التكافؤ بين الجهات على مستوى المقومات الديمغرافية والاقتصادية وعلى مستوى الإمكانيات التجهيزية والمرافق الاقتصادية بغية تنمية متوازنة ومتناسقة تعود بالفائدة على مجموع المكونات الترابية والبشرية للجهة. فالتقطيع الجهوي الذي يحقق التكامل الوظيفي بين مختلف المكونات التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية داخل تراب الجهة، لكفيل بجعل الجهة وحدة جغرافية مندمجة تستند إلى التكامل الحاصل بين مكوناتها في تعميق وترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي. اعتماد وتوظيف الجهة لمفاهيم "التخطيط الجهوي" كحلقة حيوية في تنسيق التخطيط الوطني واعتمادها مفهوم الحكامة الرشيدة في التدبير، واعتماد مبدأ التوازن والتفاعل والتكامل ما بين سلطات الوصاية واختصاصات ومهام المؤسسة الجهوية، ومهمة مراقبة من جهة أخرى.

6- على المستوى المالي والاقتصادي:

يجب دعم اللامركزية المالية وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات يبقى أهمها تمكين الجهة من موارد مالية قارة خاصة من خلال إحداث نظام جبائي جهوي رصين مع تمكين الجهة من الحصول على قروض إضافة إلى تعزيز المكانة القانونية لرقابة المجالس الجهوية للحسابات. هذا إلى جانب العمل على خلق مناطق صناعية ومساهمة الجهة في شركات الاقتصاد المختلط التي تخص مصلحة الجهة أو مصلحة بين جهوية مع اتخاذ تدابير فعالة لخلق مناصب الشغل.

* خلاصة المنظور والاقتراحات *

1. قبل التفكير في التقسيم الترابي الجهوي، يجب على الدولة أن تتعهد بفتح أوراش كبرى من أجل أيجاد بنية تحتية كفيلة بإتاحة فضاء جغرافي واقتصادي كفيل بإنجاح هذا النظام، كالموانئ والمطارات الدولية وشبكة متطورة من الطرق الوطنية ولملا الطرق السيارة والسكك الحديدية؛
2. إحداث مجلس أعلى للجهات، وبالمناسبة تفعيل ما ينادي به حزب الإصلاح والتنمية من حذف لمجلس المستشارين، خصوصا بعد وضع أسس خلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
3. إجراء دراسة معمقة لتحديد أسس التقسيم الترابي الواجب اعتماده بالتركيز على الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين مكونات الجهة، وكذا تحديد إل أي حد يمكن أن تستفيد الأقاليم المكونة للجهة من الإقليم ا, العمالة مركز الجهة، وذلك من أجل تجاوز بعض عيوب التقسيم الجهوي الحالي الذي أدى في بعض الأحيان إلى تنافر ظاهر بين الأقاليم المكونة لبعض الجهات، كما هو الشأن، على سبيل المثال، بالنسبة لأقاليم الجنوب الشرقي من المملكة ورزازات وزاكورة وتنغير المرتبطة بجهة سوس ماسة درعة، وإقليم طاطا المرتبط بجهة كلميم السمارة، وإقليم تاونات المرتبط بجهة تازة الحسيمة تاونات، وإقليمي أسفي واليوسفية المرتبطين بجهة دكالة عبدة؛
4. إعادة النظر في التقسيم الترابي للعمالات والأقاليم بشكل يتلاءم مع التقسيم الجهوي المراد اعتماده؛
5. التنصيص دستوريا على مبدأ التضامن بين الجهات، وتحديد قواعد توزيع الإعانات والموارد المالية بنص تشريعي؛
6. انتخاب أعضاء المجلس الجهوي بنسبة 50 في المائة بشكل مباشر، ومن هذه النسبة ينتخب رئيس الجهة، و50 في المائة تخصص للناخبين الكبار من أعضاء المجالس الجماعية والغرف المهنية والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا في الجهة؛
7. إقرار نظام للأحزاب الجهوية،
8. خلق جهاز تنفيذي إلى جانب مجلس الجهة يتكون من رؤساء المصالح الجهوية للقطاعات التي يعود أمر التقرير فيها لمجلس الجهة، ونرى من جانبنا أن تشمل ما يلي:

- التعليم الأساسي والثانوي ألتأهيلي؛
- الثقافة والإعلام،
- الرياضة والشباب،
- التجهيز والنقل،
- الفلاحة والصيد البحري،
- المياه والغابات ومحاربة التصحر،
- الطاقة والمعادن والمحافظة على البيئة،
- التشغيل،
- التجارة والصناعة وتشجيع الاستثمارات،
- الرسوم والضرائب المحلية ...

أما القطاعات التي نرى ضرورة الحفاظ عليها مركزيا فهي:

- المجال الديني، بصفة جلالة الملك أمير المؤمنين،
- الدفاع الوطني والأمن،
- القضاء،
- الداخلية،
- السياسة الخارجية
- الجمارك وسياسة التجارة الخارجية،
- الضرائب وسك العملة الوطنية.

9. تعيين رئيس الجهة آمرا بالصرف، وفتح المجال أمام الوالي أو العامل للطعن بالإلغاء ضد قرارات الرئيس أو المجلس الجهوي التي يرى أنها غير مشروعة او تتنافى مع السياسة العامة للدولة،
10. تعيين نواب للرئيس يكون من بينهم نائب على رأس كل عمالة أو إقليم من الذين تم انتخابهم مباشرة، ويكون مكلفا بتنفيذ سياسة المجلس على مستوى العمالة أو الإقليم، ويكون رئيسا مباشرا لرؤساء المصالح الإقليمية للقطاعات الوزارية التي يعود أمر التقرير في اختصاصاتها للمجلس الجهوي.

تلكم باختصار بعض الأفكار والمقترحات التي يرى حزب الإصلاح والتنمية من واجبه الإدلاء بها كتابة كما طلب منه، على أن الحزب يبقى رهن إشارة اللجنة الاستشارية للجهوية للمشاركة في أي نقاش عمومي حول الموضوع والرهانات والتحديات التي يطرحها، في سبيل تحقيق ما يصبو إليه جلالة الملك نصره الله من الرقي ببلادنا إلى مصاف الدول النامية بتبني هياكل حديثة للدولة، والنهوض بالتنمية المندمجة لجميع مناطق المملكة المغربية.

الرباط، في 10 فبراير 2010